واقع وآفاق مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في دول البريكس - دراسة تحليلية للفترة 1991 –2021

The reality and prospects of indicators of economic stability in the BRICS countries - Analytical study for the period 1991 – 2021

د. عابي وليد[1]، ط. د شريط فيروز[2]

Abi Walid[1], Cherayett Fairouz[2]

[1]جامعة العربي التبسي - تبسة، walid.abi@univ-tebessa.dz

[2]جامعة العربي التبسي، تبسة، fairouz12cherayett@gmail.com

تاريخ الاستلام: 17 /2022/09 تاريخ القبول: 26 /2022/12 تاريخ النشر: 31 /2022/12

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في دول البريكس خلال الفترة 1991 – 2021، من خلال تحليل كل مؤشر على حدى خلال الفترة محل الدراسة ثم التطرق إلى آفاق تحقق الاستقرار الاقتصادي في الدول الخمسة المكونة لتكتل البريكس.

توصلت الدراسة إلى أن التعاون الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي بين تكتل البريكس يؤكد على بلوغ هذه الأخيرة لأهداف السياسة الاقتصادية من خلال تحقيق لكل منها استقرار في مؤشر من المؤشرات المكونة للاستقرار الاقتصادي، كما أنها لا تزال تحافظ على نموها الاقتصادي وهذا يدل على قدرتها في تطبيق التنمية الاقتصادية العالمية.

كلمات مفتاحية: نمو اقتصادي، تضخم، بطالة، ميزان مدفوعات، تكتل بريكس.

تصنيفات JEL : B22 ; E31 ; P10 ; O40

Abstract:

This research paper aims to analyze the reality of indicators of economic stability in the BRICS countries during the period 1991-2021, by analyzing each indicator separately during the period under study and then addressing the prospects for achieving economic stability in the five countries that make up the BRICS bloc.

The study concluded that the economic, social and political cooperation between the BRICS bloc confirms the latter's attainment of the objectives of economic policy through the achievement of stability for each of them in an index of the constituent indicators of economic stability, and it still maintains its economic growth and this indicates its ability to apply economic development Globalism.

Keywords: economic growth, inflation, unemployment, balance of payments, BRICS bloc.

JEL Classification Codes: B22; E31; P10; O40.

المؤلف المرسل: عابي وليد، **الإيميل:** walid.abi@univ-tebessa.dz

1. مقدمة:

تأثر العالم بشدة من مخلفات الأزمة العالمية الاقتصادية خلال سنة 1929 والتي عصفت بالمنظومة الرأسمالية، وتساقطت معها المبادئ التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية كالبطالة الدائمة واليد الخفية مثلا، بينما النظرية الكينزية فقط أعطت المفاهيم المرنة فيما يخص السياسات الاقتصادية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أما فريدمان فأنه رأى أن إتباع سياسة النمو النقدي كفيلة بتحقيق ذلك.

وبالتالي فإن تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدولة هو من بين أهم الأهداف التي تسعى كل الدول إلى تحقيقها على الرغم من اختلاف الأسس التي تقوم عليها التنظيمات الاقتصادية وبالتالي تحقيق العمالة الكاملة في الحدود الدنيا للتضخم، والتوصل إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من الناتج المحلي هو الدخل القومي الحقيقي، واستغلال أمثل للموارد الاقتصادية المتاحة للاقتصاد، وفي ذات الوقت المحافظة على قيمة النقود ومنع ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار نتيجة لطلب فجائي زائد ومنه تخفيض معدلات البطالة من خلال خلق مناصب العمل عن طريق استغلال الفائض من الناتج المحلي الإجمالي، ومواجهة الكساد هو الركود نتيجة انخفاض حجم الطلب الكلى.

إن الاستقرار الاقتصادي الذي حققته دول البريكس والتي تشكلت رسميا سنة 2009 كأقطاب جديدة للتنمية من خلال تحقيقها لنمو اقتصادي مستدام، يجعلها قوة اقتصادية منافسة للقوى العالمية الكبرى، نتيجة للتركيبة الاقتصادية والتجارية، وأيضا سعيها بشكل مستمر لتحقيق التكامل الاقتصادي، التجاري والجيوسياسي بين الدول الخمسة المكونة لها والاستعانة ببعضها في مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية دون اللجوء إلى السياسات الغربية، والتي مثلت أكثر المجموعات والتي نافست بشكل كامل دول الصناعية الكبرى **G20** في احتواء الجائحة مؤخرا خلال سنتي 2019 و2020 في أسرع وقت ممكن من خلال التعاون بشكل كلي بين أعضائها في إطلاق تركيبة من اللقاحات وهو أبسط مثال على قوة دول البريكس ومضاهاتها لأكبر القوى العالمية.

1.1. إشكالية الدراسة: انطلاقا مما سبق تتبلور إشكالية الدراسة في التساؤل الآتي

ما مدى تحقيق الاستقرار الاقتصادي لدول تكتل البريكس خلال الفترة 1991 – 2021؟ وما هي آفاقه المستقبلية؟

من خلال إشكالية الدراسة يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالاستقرار الاقتصادي وما هي مؤشرات قياسه؟
- ما هي دول البريكس وما الخصائص المميزة لها عن التكتلات الأخرى؟
- ما هو واقع وتطورات مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في دول البريكس للفترة 1991 – 2021؟
- ما الوجهة التي تسعى إليها دول البريكس من خلال تكتلها لمنافسة القوى العالمية مستقبلا؟

1.2. فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضية التالية:

- يقصد بالاستقرار الاقتصادي ارتفاع في معدلات نمو الاقتصادي مصاحب لانخفاض المستويات العامة في الأسعار ومعدلات البطالة بالمقابل توازن في رصيد المدفوعات؛
- هناك توازن بين مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في تكتل البريكس من خلال تحقيقها لمعدلات نمو متواصلة؛
- النمو المتزايد لاقتصاديات دول البريكس نتيجة لخلفيتها القوية واحتواءها على الموارد الطبيعية والنفطية، بالإضافة إلى الموقع الاستراتيجي والمقومات الأخرى مقابل عجز في إحدى المؤشرات الأخرى؛
- تسعى الدول إلى اعتماد سياسات بديلة مع سياسة النفط للتأثير على التوازنات الكبرى في العالم وهذا ما يهدد اقتصاد أمريكا.

1.3. أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في كون الاستقرار الاقتصادي منطلق عالمي تسعى جل الدول إلى تحقيقه وفقا للسياسات المتبعة من طرف حكومتها، وتعد دول البريكس أكبر مثال على اقتصاد مستقر في ظل تقلبات النفط

والأزمات فضلا عن كونها يشهد منافسات عالمية في سبيل الوصول إلى بدائل عن سياسات غربية، فيما يخص كيفيات تحقيق التوازن بين المؤشرات المكونة للاستقرار الاقتصادي.

1.4. أهداف الدراسة: يعد البحث في توازن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي من أهم وأكثر القضايا المثيرة للجدل في أدبيات الاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية، كونها تؤدي إلى حصول دولة ما في حين استقرار مؤشرات اقتصادها على مكانة في الأسواق العالمية والتجارة الدولية أي احتلال مكانة في الاقتصاديات العظمى، وبشكل أساسي تهدف الدراسة إلى تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في دول البريكس خلال الفترة محل الدراسة، والتي أصبحت تنافس الدول الغربية المتقدمة في كل المجالات.

1.5. منهجية الدراسة: تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في معرفة المفاهيم النظرية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي وتحليل واقع دول البريكس خلال الفترة محل الدراسة.

2. الدراسات السابقة

تختلف الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة في عدة مجالات كاختلاف العينة، المنهج المتبع وغيرها، وبكون الاستقرار الاقتصادي مصطلح شائع الاستخدام في الأدبيات التطبيقية إلا أنه مازال يمثل غموض في الدراسات التي تقتضي البحث في العلاقة بين مؤشراته، من بين أهم الدراسات:

2.1. دراسة (مسعود مهوب، 2016 - 2017)

الذي هدف إلى تقييم مدى تحقيق الإصلاحات وبرامج الإنعاش الاقتصادي المعتمدة من قبل الجزائر خلال الفترة 1990 – 2014 للاستقرار الاقتصادي الكلي المستديم، من خلال تحديد أهم المتغيرات المؤثرة في سلوك كل من النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة والتوازن الخارجي، ومن ثم حاول الباحث تحديد مدى قدرة الجزائر على التحكم في سلوك تلك المتغيرات وتوجيهها بالشكل الذي يخدم قوة اقتصادها من أجل تقييم مدى نجاح السياسات المعتمدة في تحقيق الاستدامة المنشودة.

توصل الباحث من خلال دراسته إلى أن المتغيرات الخارجية الأكثر تحكما في سلوك الاستقرار الاقتصادي الكلي في ظل البرامج التنموية المعتمدة زادت من عمق الاعتماد على الخارج في تنشيط الكلب الكلي الفعال، وبالتالي أن التحسن الملاحظ في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الجزائري تحسن ظرفي سرعان ما يزول بزوال الأسباب المحدثة له.

2.2. دراسة للباحثة (ششوى حسنى، 2020 - 2021)

هدفت إلى تقييم تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1980 – 2018، من خلال تحديد أهم المتغيرات المؤثرة في سلوك كل من النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة والنمو الاقتصادي والمكونة لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

توصلت الباحثة إلى أن أداء مؤشرات الاستقرار الاقتصادي مرتبط بدرجة كبيرة بتقلبات أسعار النفط وأن أفضل فترة لأداء مؤشرات الاستقرار الاقتصادي هي فترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 – 2009)، ويظهر جليا من خلال تحقيق نمو موجب للمؤشرات الأربع، في حين تراجع الأداء في الفترات الأخرى أو البرامج الأخرى وهو راجع بدرجة أولى لتقلبات أسعار النفط وانخفاضه.

2.3. دراسة الباحثان (سي جيلالي هاشمي، مختاري فيصل، 2020)

حاولا دراسة تأثير الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي لعينة تتكون من 21 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 1996 – 2017، والكشف عن تقديرات النموذج المناسب للدراسة.

توصلا إلى أن وجود تأثير كبير وقوي لمعدلات التضخم والبطالة على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وأن الاستقرار السياسي وضبط الفساد له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالإضافة إلى التأثير الكبير لعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي فهو يخلق حالة عدم اليقين بشأن الوضع الاقتصادي والسياسات الاقتصادية، كما يساهم في الركود الاقتصادي

2.4.دراسة(Evgeny, Aleksandrovich, Vosiev, & Nikolaevich, 2021)

هدفت الدراسة إلى أهمية مجموعة البريكس كممثلين للدول النامية في الاقتصاد العالمي وتحليل تأثير مؤشرات الاستقرار على الاقتصاديات الخمسة وطريقة مواجهتها للأزمات، حيث توصل الباحثون في هذه الدراسة إلى أن الحكومة تسعى جاهدا لبدء سياسات الاقتصاد الكلي التي تهدف إلى تحقيق مؤشرات اقتصادية أفضل من أجل زيادة مستوى النشاط التجاري ، وأخيراً ضمان نوعية حياة أفضل للناس. في هذا فيما يتعلق، فإن سياسة دول البريكس دلالة للغاية إلى أن الأزمة المالية لم يكن لها تأثير قوي على مجموعة البريكس واقتصادها كان الأداء أفضل بكثير من أداء البلدان المتقدمة، حيث أن العوامل الرئيسية التي أدت إلى التوسع الاقتصادي للمجموعة هو التأثير المتزايد في عدد من الأسواق، وكذلك الحجم الهائل للموارد بما في ذلك العمالة، على سبيل المثال، تعتمد البرازيل وروسيا بشكل أساسي على الشركات الضخمة احتياطيات المعادن والمضاربة في الأسواق الدولية وتتمتع الصين بميزة العمالة الرخيصة والموارد بأسعار منخفضة، كما تعتمد الهند أيضا على العمالة الرخيصة، وأخيرا وليس آخرا، كل دول البريكس باستثناء البرازيل، تظهر معدلات عالية للغاية من الاستثمار.

2.5.دراسة الباحث (Kalim Siddiqui, 2016)

تهدف الدراسة إلى إجراء فحص نقدي للدراسات النظرية والتجريبية ذات الصلة، والمقارنات الإحصائية الدولية لمختلف المتغيرات الاقتصادية لدول البريكس وتطوراتها، وجدت هذه الدراسة أنه على الرغم من حقيقة أنه داخل دول البريكس، تظل الهند أكثر انغلاقا على الأسواق المالية الداخلية، ومع ذلك تواصل البلدان التحرك نحو زيادة انفتاح رأس المال وتشجيع المستثمرين الأجانب على شراء المنتجات المحلية، حيث كانت كانت وجهة نظر مينسكي هي فهم العلاقات بين الدائن والمدين والأصل في ظل هذه العلاقات في الاقتصاد السياسي الدولي وفي السنوات الأخيرة فرضت البرازيل قيودا على تدفقات المحافظ قصيرة الأجل، والاقتراض المصرفي الخارجي والولايات المتحدة مراكز الدولار الفوري ومشتقات المستثمرين الأجانب، قد تكون اقتصاديات دول البريكس بحاجة إلى سياسات محددة للتعامل مع الزيادة السريعة في تدفقات رأس المال الأجنبي وبرزت الصين والهند كأقوى اقتصاديين في مجموعة بريكس من حيث القدرات الاقتصادية، كما أنها من بين الاقتصاديات الأسرع نموا في العالم.

ومنه يمكن القول من خلال استعراض مختلف الدراسات أنه هناك ندرة في الدراسات التي تعلقت بالبحث في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في دول البريكس وإن وجدت فهي ركزت على مؤشر واحد دون غيره.

3. الاستقرار الاقتصادي ومؤشرات قياسه

1.3. ماهية الاستقرار الاقتصادي:

تسعى الدول مهما كانت اقتصادياتها متقدمة ناشئة أو نامية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك لما له من أهمية كبيرة على المستوى الاقتصاد الكلي والجزئي، بحيث أن الاستقرار الاقتصادي يتمثل في تحقيق معدلات منخفضة أو مقبولة بمعدلات التضخم وتحقيق معدلات النمو موجبة مقبولة ومعدلات البطالة منخفضة ومستوى المعيشة أفض وكذا استقرار في أسعار الصرف والتوازن في ميزان المدفوعات وتجنب أزمات في مختلف أنواعها وتحقيق الاستقرار في النظام المالي المصرفي عامة (درواسي، 2006، صفحة 145)، كما يعكس الاستقرار الاقتصادي بشكل عام البيئة الاقتصادية الخالية من أي زيادة في التذبذب أو التقلب المتطرف في متغيرات الاقتصاد الكلي، وبالتالي فإن الاستقرار الاقتصادي يتحقق عندما يتنامى الاقتصاد بمعدل يكون فيه مستوى التضخم منخفضا ومستقرا مما يؤدي بذلك إلى رفع الإنتاجية والكفاءة المصاحبة بمستويات التوظف إلى الاستدامة (مجيد و نعيم، 2016، صفحة 105)، ويعرف أيضا بأنه تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي (الجبوري و الزاملي، 2014، صفحة 192).

ويتضمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي هدفين أساسيين تسعى السياسات الاقتصادية لتحقيقهما، وهما:(دراوسي، 2006، صفحة 78)

- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة؛
- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

يتحقق الاستقرار الاقتصادي تظهر جليا إذا توازن داخليا بتوازن المالية العامة، مع مستويات مقبولة من الدين العام، بالتوازي مع التوازن الخارجي بتوازن الوضعية المالية الخارجية للبلاد مع مستويات مقبولة من المديونية الخارجية، بحيث ينقسم الاستقرار الاقتصادي في هذه الحالة إلى:(بوهريرة و عبدلي، 2018، صفحة 447)

- **الاستقرار الاقتصادي الداخلي:** يتحدد الاستقرار الداخلي في الاقتصاد من خلال استقرار مؤشرات مهمة عادة ما تكون هي مؤشرات الميزانية العامة للدولة وكذا مؤشرات النمو خاصة مستوى الدخل أو الناتج الإجمالي، ومؤشرات الاستخدام التام (التشغيل الكامل)، وكذا استقرار الأسعار وتلافي مخاطر التحيز للدين العام لمالها من آثار سلبية على النشاط الاقتصادي.
- **الاستقرار الاقتصادي الخارجي:**تشير أهم الأبحاث الاقتصادية إلى أن الاستقرار الخارجي لا يتم إلا بتوازن ميزان المدفوعات لاقتصاد ما خلال فترة معينة، فأي عجز في هذا الميزان يعني أن الاقتصاد في حالة استدانة، وهو ما يفرض اتخاذ تدابير صارمة لتحقيق التوازن مجددا، بينما يمثل الفائض أيضا نوعا من عدم التوازن المقبول عمليا.

2.3. مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

تعرف مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ضمن ما يسمى بمربع كالدور السحري وهي تلخص أهداف الاستقرار الاقتصادي المذكور سابقا.

الشكل 01: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي (مربع كالدور السحري)

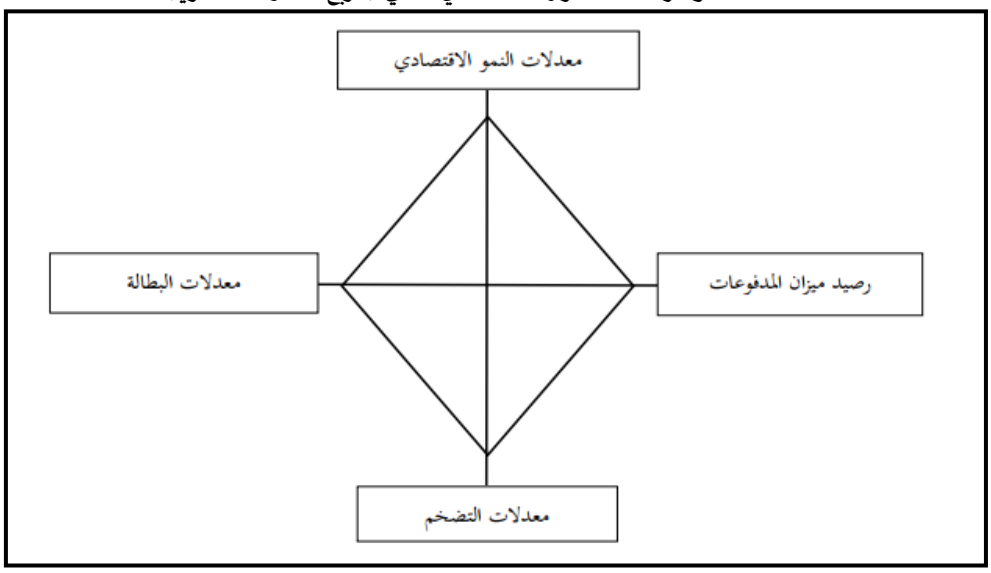

Source : (Delaplace Marie, 2017, p. 118)

يوضح الشكل أعلاه الوضعية الاقتصادية لبلد من البلدان عن طريق المربع السحري لكالدور السحري ذي الأربع مؤشرات المعبرة عن الاستقرار الاقتصادي وهي النمو الاقتصادي، معدل البطالة، معدل التضخم ورصيد ميزان المدفوعات، ويتم الإشارة في هذا السياق إلى أن الأهداف المجتمعة للاستقرار الاقتصادي، يصعب تحقيقها نتيجة للتعارض فيما بينها، فالعلاقة بين استقرار المستوى العام والتوظف الكامل من بين الحالات التي توضح ذلك، فمن الصعب تحقيق كل من الهدفين السابقين، وذلك لأن زيادة العمالة في المجتمع من شأنها أن تؤدي إلى رفع مستوى الأسعار، في حين أن العلاقة بين توازن ميزان المدفوعات وتحقيق العمالة الكاملة هي الأخرى ليس من السهل تحقيقها، فزيادة حجم الصادرات تقتضي خفض مستوى الأسعار وتحسين جودة وزيادة القدرة التنافسية بالمقارنة مع الدول الأخرى وبالتالي بزيادة حجم الصادرات تحدث زيادة مناظرة في كل من الدخل والتوظف، إلا أن ذلك سيؤدي إلى زيادة الميل للاستيراد واحتمال ارتفاع المستويات

العامة للأسعار المحلية، وهكذا يمكن أن يؤدي هدف تحقيق العمالة الكاملة إلى رفع مستويات العامة للأسعار وزيادة حجم الواردات ونقص حجم الصادرات، ومن ثم التأثير على وضعية ميزان المدفوعات بالشكل السلبي، وأيضا نجد من بين الأهداف المتعارضة نجد العلاقة القائمة بين النمو الاقتصادي واستقرار مستوى الأسعار، فهي تعد واحدة من أكثر العلاقات جدلا في الدراسات السابقة نجد العلاقة القائمة بين النمو الاقتصادي واستقرار مستوى الأسعار، فهناك من يؤكد أن النمو الاقتصادي في المدى البعيد لن يتحقق ما لم يكن هناك استقرار في مستويات الأسعار، في حين يرى البعض أن التضخم لا يساعد على تحقيق معدل أسرع للنمو غير أنه يكون ملازما له.(رمضاني، 2021/2020، الصفحات 22-23)

ويمكن تعريف مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الأربعة بشيء من الاختصار كما يلي:

- **النمو الاقتصادي**: هو الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن ويعد الناتج المحلي الإجمالي مقياس أفضل لهذا الإنتاج (Shapero Edward, 1995, p. 04).
- **معدل البطالة**: هو مقياس مستخدم على نطاق واسع لعرض العمالة غير المستخدمة، إذ تم اعتبار التوظيف أنه الوضع المرغوب فيه للأشخاص في القوى العاملة المعروف باسم السكان النشيطين اقتصاديا، فتصبح البطالة حالة غير مرغوب فيه ا(Englama A, 2001, pp. 1-5).
- **معدل التضخم**: هو الارتفاع العام للأسعار الناتج عن وجود هوة بين السلع الحاضرة وحجم المداخيل الموجهة للإنفاق والسبب في ذلك يمكن أن يكون عاملا نقديا (Janine bremoud & alain geledan, 1981, p. 212).
- **ميزان المدفوعات:** هو بيان إحصائي يلخص بشكل منهجي لفترة زمنية محددة المعاملات الاقتصادية للاقتصاد مع بقية العالم، حيث تتكون المعاملات في معظمها بين المقيمين وغير المقيمين من تلك التي تنطوي على سلع وخدمات ودخل تلك التي تنطوي على مطالبات مالية والتزامات تجاه بقية العالم، وتلك المصنفة على أنها تحويلات تتضمن موازنة المدخلات بالمعنى المحاسبي للمعاملات الأحادية الجانب (INTERNATIONAL MONETARY FUND, 1996, p. 01).

4. دول البريكس (المفهوم والأهداف)

ظهرت دول البريكس كقوة جديدة منافسة للقوى الغربية في الاقتصاد العالمي من خلال السعي لفرض سيطرتها وأفكارها عام 2001 كتكتل سياسي واقتصادي من خلال تعميق المصالح الاقتصادية، وتعد كلمة بريكس اصطلاح يحمل اختصارات الأحرف الأولى باللغة الإنجليزية للدول الآتية: البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا، حيث تعد الدول الأسرع نمو اقتصادي في العالم.

1.4. مفهوم مجموعة البريكس

تكتل البريكس هو منظمة دولة مستقلة، حيث تجمع بين خمس دول اقتصادية كبرى تعمل على تشجيع وتطوير التعاون التجاري والسياسي والثقافي فيما بينها وصولا إلى تشكيل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية وقوي في وجه المخاطر والتقلبات الاقتصادية العالمية.(العاطي، 2013، صفحة 01)، كما يعرف بأنه عبارة عن مزيج اقتصادي يضم مجموعتين من القوى الصاعدة في النظام الدولي ويتمثل نموها قوة مهمة في المحافظة على نمو الاقتصاد العالمي، ومن المتوقع بحلول عام 2050 أن تنافس اقتصاديات هذه الدول اقتصاد أغنى دول في العالم وذلك حسب مجموعة غولدمان ساكس البنكية العالمية (الغندور، 1966، صفحة 08).

ويُعد منتدى بريكس منظمة دولية مستقلة تعمل على تشجيع التعاون التجاري والسياسي والثقافي بين الدول المنضوية بعضويته، وكان قد بدأ التفاوض لتشكيل مجموعة "بريك" عام 2006 وعقد أول مؤتمر قمة لها عام 2009.

كما تشترك دول البريكس كونها اقتصاديات ناشئة يزداد وزنها الاقتصادي مع مرور الوقت، إلا أنها تمثل بعضها بخصائص تميزها عن الأخرى، ويمكن إبراز خصائص كل دولة فيما يلي: (عبد المنعم، 2020، الصفحات 167 - 168)

- **البرازيل**: وتعد من أهم القوى الاقتصادية الصاعدة في أمريكا الجنوبية والقوة الأولى بكافة المعايير الجغرافية، البشرية، الاقتصادية والعسكرية، حيث يعتبر اقتصادها من أهم الاقتصاديات التي تم تحريرها بالتوازي مع تحرير الاقتصاد العالمي، كما أنها عضو فاعل في منظمة التجارة العالمية فضلا عن كونها مركز للعديد من الشركات الإنتاجية، الصناعية والبنكية، وشبه مستقل عن العالم الخارجي في مجال توريد الطاقة، بالإضافة إلى إمكانيات أخرى تتوفر عليها البرازيل.
- **روسيا الاتحادية**: وتقع في الجهة الشمالية من الكرة الأرضية وتمتد عبر شرق أوروبا، ترتكز على مقومات القوة الاقتصادية فيها على المقومات الزراعية، الصناعية والمساحة الهائلة والتي تعد الأكبر عالميا، فضلا عن الإمكانيات الهائلة والتنوع في مصادر الطاقة، مع امتلاكها لثروة ضخمة من الطاقة الطبيعية المتجددة وقوة عسكرية تميزها وتجعلها تنافس الولايات المتحدة الأمريكية.
- **الهند**: وتقع في الجزء الجنوبي من قارة آسيا تحتوى على أغلبية سكان القارة وقوة زراعية كبيرة، بالإضافة إلى امتلاكها سوق واسع ونظام مالي متطور، وعدد كبير من الشركات ذات الكفاءة العالية خصوصا في البرمجيات والصناعات الموجهة للتصدير.
- **الصين**: وتقع في الجزء الشمالي من نصف الكرة الشرقي من قارة آسيا، تتمتع بخصائص جغرافية جعلتها تتميز بعمق استراتيجي كبير والإشراف على طرق مهمة للمواصلات والتجارة مع العالم، كما أنها تعد المنافس القوي للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الدولي، نتيجة لارتفاع حجم صادراتها من السلع ذات الاستهلاك الواسع والاستثمارات الضخمة في التعليم والبحث والتطوير، كما أنها عضو في منظمة التجارة العالمية، وتعتبر في نفس الوقت من أكبر المراكز المالية والصناعية في العالم.
- **جنوب إفريقيا**: وتقع في أقصى الطرف الجنوبي لقارة إفريقيا، تحتل المركز الخامس والعشرين من حيث مساحة العالم، تتميز بامتلاكها للموارد الطبيعية والمعادن بنسبة كبيرة، كما يقوم اقتصادها ثلاث محاور رئيسية وهي: الصناعة، التعدين والتجارة، كما تعتبر بأنها الدولة الوحيدة المحققة للفائض الغذائي، بالإضافة إلى امتلاكها للذهب الذي يعد أهم صادراتها إلى الخارج، ورغم هذه المقومات إلا أنه لا يشكل انضمامها لدول البريكس إلا تمثيلا للقارة الإفريقية.

2.4. أهداف مجموعة البريكس

تهدف المجموعة إلى عدة أهداف أساسية، منها:(كاروس و طويل، 2019، صفحة 402)

- تخفيض مستويات الفقر في دول البريكس وتنويع هياكلها الاقتصادية، ومواصلة التعاون التجاري والاقتصادي القائم على التوازن والاستدامة.
- تحقيق نوع من الشراكة العصرية واسعة النطاق، وذلك من خلال الالتزام بمبادئ التدرج في التنفيذ والانفتاح والشفافية، مما يؤدي في المستقبل إلى زيادة مستويات التعاون مع الدول النامية.
- زيادة مجالات التعاون بين الدول المتقدمة والدول النامية، حيث يمكن لمجموعة البريكس مساعدة الدول النامية في الحد من الفقر.
- المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد العالمي، وذلك من خلال تدعيم التعاون التجاري البيئي ومشاركة الاقتصاديات الصاعدة في إدارة الاقتصاد الدولي.

5. تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في دول البريكس خلال الفترة 1991 – 2021

تتمتع دول البريكس بضخامة اقتصادياتها، بغض النظر عن الاختلافات الاقتصادية، التجارية والمالية لهذه الدول، إلا أنها تتقارب من حيث الأهداف وديناميكية أداءها قياسا بمؤشرات الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي سيتم قراءة مؤشر من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وتحليل واقعها في دول البريكس خلال الفترة 1991 – 2021.

1.5. تحليل مؤشر النمو الاقتصادي:

استطاعت دول البريكس أن تتخطى فترات عدم الاستقرار في الاقتصادي من خلالها تمكنها من تحقيق معدلات نمو معتبرة خلال فترة 1991 – 2021 بغض النظر عن الانهيارات التي خلفتها الأزمة المالية سنة 2008.

الشكل رقم 02: تطور معدل النمو الاقتصادي في دول البريكس خلال الفترة 1991 – 2021

الوحدة: نسبة مئوية %

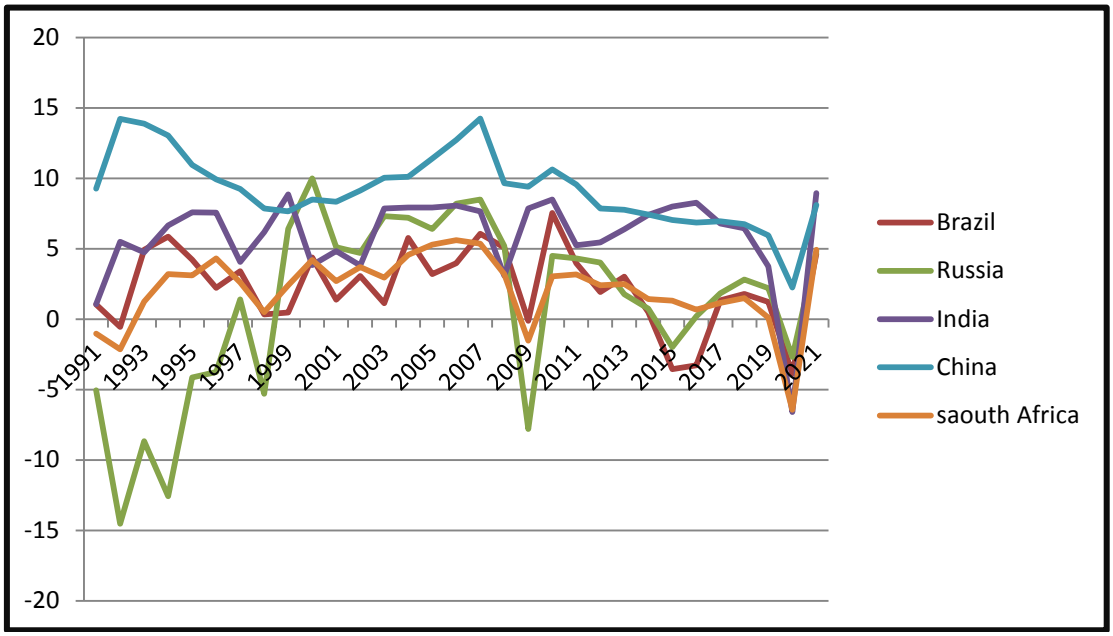

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Excel انطلاقا من معطيات البنك الدولي على الموقع:

https://data.albankaldawli.org/indicator?tab=all

يلاحظ من الشكل أعلاه الذي يوضح تطورات مؤشر النمو الاقتصادي في دول البريكس شهد تذبذبا خلال الفترة 1991 – 2021، حيث أن:

بالنسبة للبرازيل فإنها تعد من أضخم الاقتصاديات وأسرعها نموا في العالم بمتوسط سنوي يبلغ أكثر من 5%، ويحتل قطاع الخدمات الحصة الأكبر من الناتج المحلي، حيث تبلغ مساهمة هذا القطاع ب 67% من الناتج المحلي الإجمالي يليه مباشرة قطاع الصناعة بنسبة 27.5%، بينما تمثل الزراعة 5.5% فقط من الناتج (Ministry of finance, 2012, p. 07)، وبناءا على معطيات الجدول فإن هناك تزايد معتبر خلال سنتي 1991، 1992 نتيجة لزيادة الاعتماد على قطاع الصناعة في التصدير، ثم تنخفض خلال فترة 1999 لتبدأ الارتفاع مرة أخرى خلال الفترة 2000- 2007 ويرجع هذا الارتفاع إلى انتعاش قطاع الخدمات خلال الفترة التي سبقت الأزمة المالية والتي حدث خلالها انخفاض حاد في معد نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويستمر النمو في الانخفاض بنسب ضعيفة أي ينخفض بشكل كلي تحت المستوى خلال سنتي جائحة كوفيد 19 - التي قلبت الموازين الاقتصادية، ثم ارتفع معدل النمو الاقتصادي خلال السنة 2020 – 2021 نتيجة سياسة التنويع والانتعاش التي اعتمدتها البرازيل في الخدمات والنظام عن بعد الذي طبقته خلال مرحلة التعافي من الجائحة ومنه ساهم بشكل كبير في ارتفاع معدل النمو.

أما روسيا الاتحادية فإن اقتصادها من أكبر اقتصاديات العالم، نتيجة اعتمادها على عائدات الطاقة في النمو الاقتصادي، إذ أنها تمتلك كميات وفيرة من المواد الطبيعية، وبالتالي فهي تعد الأولى عالميا في امتلاك مخزون الغاز والذي يقدر بحوالي 48 تريليون متر مكعب، و 72 مليار برميل من النفط (Ministry of finance, 2012, p. 07) والتي تتزايد باستمرار مع إمكانية تطوير إنتاجها، ومن خلال الشكل رقم 02، فإن النمو الاقتصادي في روسيا عرف تزايدا مستمر ارتبط بالانتعاش المستمر في العائدات النفطية على المستوى الدولي أين عرفت تزايدا معتبرا خلال بداية الفترة محل الدراسة ارتبط بارتفاع أسعار البترول خلال هذه الفترة، ثم مع ظهور الأزمة العالمية أو انهيار أسعار النفط بشكل كبير انخفض الناتج المحل في روسيا إلى أدنى مستوياته، وكانت هي الأكثر تأثرا من بين الدول الأخرى لمجموعة البريكس، ومع التعافي بارتفاع سعر النفط عاود النمو الاقتصادي الارتفاع مرة أخرى واستمر الناتج الروسي في الارتفاع إلى غاية سنة 2019 انخفضت الإنتاجية بشكل كبير نتيجة الغلق الكلي، ثم ارتفع بشكل قياسي مع اختفاء الأزمة باعتبار أن روسيا كانت الأكبر في إنتاج اللقاحات وبالتالي استفادت من العائدات الصحية إلى جانب التحسن النفطي.

بينما تعتبر الهند من أغنى الاقتصاديات النامية والأسرع نمو، وذلك راجع لتنوع اقتصادها بين الزراعة، الصناعة، المنسوجات والخدمات، بالإضافة إلى التزايد السكاني والمساحة الكبيرة التي تجعلها تتفاوت مع الصين في مطلع الألفية بامتياز، وبالتالي فإن الزراعة العنصر الأهم والمهم في الاقتصاد الهندي حيث معظم سكان الهند يسكنون الأرياف، وهذا ما الناتج الهندي يشهد ارتفاعا خلال الفترة 1991 – 2006، نتيجة تزايد العائدات الزراعية خصوصا أنها المصدر الأكبر في كسب الرزق، ثم تدهور النمو الهندي مثل باقي أقرانه متضررا بالأزمة المالية العالمية 2008، ثم يعرف تزايدا مرة أخرى بعد التعافي من الأزمة بسبب تزايد إنتاجية القطاعات الاقتصادية والاعتماد بشكل كلي بالصناعة وموازنتها من قطاع الزراعة والخدمات، كل هذا نتيجة سياسة الحماية التي اتبعتها الهند قبل وبعد الإصلاح الاقتصادي، فضلا عن الانخفاض الكبير في 2019 (جائحة كورونا).

أما بخصوص الصين التي تعتبر قوة عظمى منافسة للولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الدولي، فقد نجحت بشكل كبير في تحويل الفائض في الاقتصاد الوطني إلى فائض تنموي من خلال رفع معدل الادخار والاستثمار للأنشطة الموجهة للتصدير وذلك باستغلال العنصر البشري في الإنتاج المستمر في التزايد وتعتبر الصين أكثر الاقتصاديات تزايدا في معدلات النمو الاقتصادي وهذا ما يوضحه الشكل رقم 02، كما أنها لم تتأثر بالأزمة المالية كمثيلاتها من دول البريكس الأخرى، حيث أن الارتفاع المستمر خلال الفترة محل الدراسة نتيجة الاعتماد الكلي على المحاصيل الزراعي والاكتفاء الذاتي وذلك باعتبار أن الصين الأولى عالميا في إنتاج القمح في مقابل ارتفاع الثروة الحيوانية مقارنة بالعشرين سنة الماضية، بالإضافة إلى أن قطاع الصناعة محرك النمو الأساسي للصين الذي شهد تغيرات كثيرة رافقتها التطورات التكنولوجية بدخول مستثمرين جدد وهو ما ساهم في زيادة معدلات النمو الصيني (لومان، 2010، الصفحات 60 - 66)، فمؤخرا خلال أزمة وباء كورونا لم تتضرر الصين بقدر تضرر الدول الأخرى المكونة للبريكس، وهذا راجع إلى سياسة التوعية من طرف المواطنين واحترام التدابير بالإضافة إلى القدرة على إنتاج اللقاحات باستعمال الوسائل التكنولوجية المتطورة.

وأخيرا تعد جنوب إفريقيا أكثر الدول الإفريقية تطورا من بين دول الأخرى، نتيجة حيازتها على الحصص العالمية في كل من الذهب، البلاتين، الألماس والكروم، كما أنها تعتمد بشكل كلي على القطاع الصناعي كمصدر رئيسي للنمو الاقتصادي في البلد وهو أقل دول البريكس نمو ويشهد انخفاضات متتالية نتيجة لتأخرها واعتمادها على الصناعة دون غيرها، وهذا ما لاحظ من الشكل رقم 02 أين شهد انخفاضا مستمر في بدايات فترة الدراسة وبدأ في الارتفاع مع سنوات 2001 – 2005، ثم انخفض النمو الاقتصادي أثناء الأزمة المالية كون جنوب إفريقيا تعتمد على واردات النفط والمواد الكيمياوية كمواد ضرورية لقيام الصناعات والمعدات، ثم ارتفع النمو الاقتصادي بمعدلات معتبرة مع انتعاش أسواق النفط.

2.5. مؤشري التضخم والبطالة

بالرغم من شبه الاستقرار المحقق من طرف دول البريكس وتمكنها من تحقيق معدلات معتبرة من النمو نتيجة اعتماد سياسات مختلفة كل دول وسياستها التي تعمل من خلالها على زيادة الإنتاجية في القطاعات المختلفة، إلا أنها تعاني من جانب آخر من معدلات مرتفعة في المستويات العامة للأسعار نتيجة ضخامة المشاريع الاستثمارية والإصلاحات في سبيل التنافس مع الاقتصاديات العظمى، بالإضافة إلى تزايد معدلات البطالة في الاقتصاديات التي تشهد تزايد سكاني كبير وعوامل أخرى أيضا.

الشكل رقم 03: تطورات معدل التضخم في دول البريكس خلال الفترة 1991 – 2021

الوحدة: نسبة مئوية %

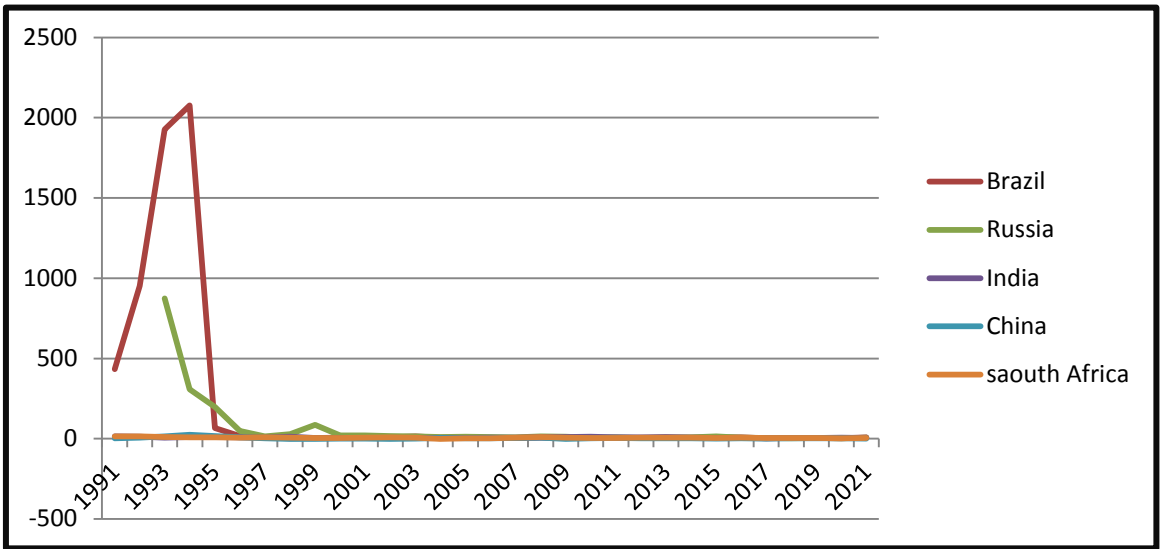

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Excel انطلاقا من معطيات البنك الدولي على الموقع:

https://data.albankaldawli.org/indicator?tab=all

الشكل رقم 04: تطورات معدل البطالة في دول البريكس خلال الفترة 1991 – 2021

الوحدة: نسبة مئوية %

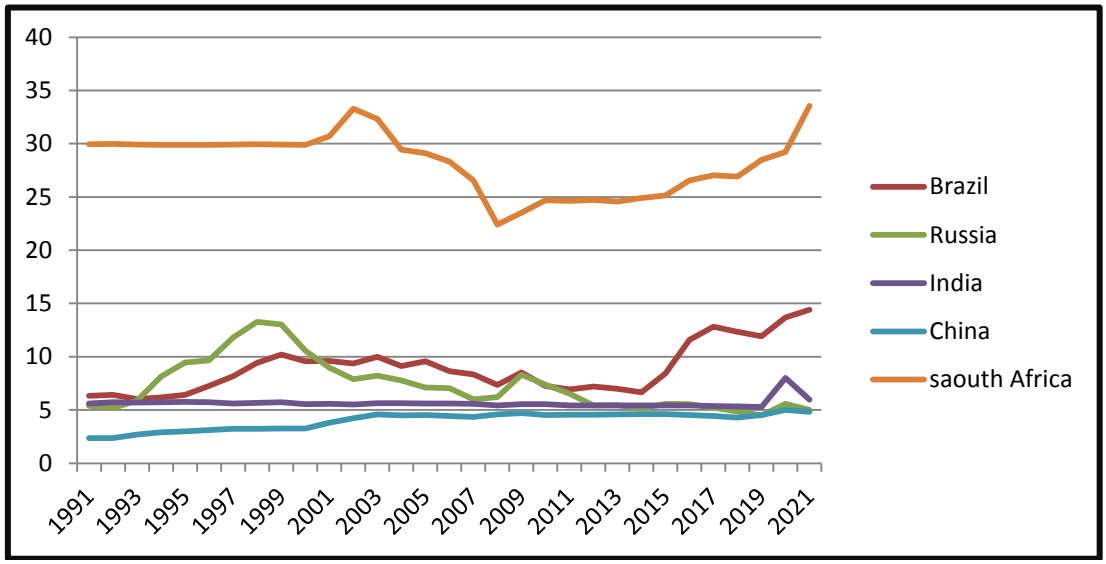

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Excel انطلاقا من معطيات البنك الدولي على الموقع:

https://data.albankaldawli.org/indicator?tab=all

يلاحظ من خلال الشكل رقم 03 و04 اللذان يوضحان تطورات كل من معدلات التضخم والبطالة لدول البريكس خلال الفترة محل الدراسة، حيث أن أغلبية دول البريكس شهدت شبه استقرار في معدلات التضخم خلال الفترة محل الدراسة وهو ما يدل على أنها تحت السيطرة، فعلى مستوى البرازيل وجد معدل التضخم مرتفع في بداية الفترة نتيجة ضخامة البرامج والمشاريع الاستثمارية التي نشأ عنها إصدارات جديدة للكتلة النقدية، بالإضافة إلى ذلك ارتفاع الأسعار المسببة للاستيراد من الخارج ومنه الزيادة في حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد البرازيلي لا يقابله زيادة حقيقية في الإنتاج أو الصناعة، ثم انخفض تدريجيا إلى أن تمت السيطرة عليه ببدائل اقتصادية لتقليل الإصدارات وسياسة الانكماش المتبعة أيضا، فيما يخص الصين فقد شهدت ارتفاع نسبي في معدلات التضخم خلال سنوات التسعينات ثم انخفضت إلى أدنى المستويات ويرجع ذلك إلى سياسة التقييد المنهجة من طرف البنك المركزي الصيني، أما بقية دول البريكس فنلاحظ سيطرة كلية على معدلات التضخم، وذلك نتيجة لاتخاذ جملة من السياسات النقدية الهادفة إلى التحكم في الإصدار النقدي المفرط

ويمثل معدل البطالة معدل العاملين الراغبين في العمل والعاطلين، ويلاحظ أن جنوب إفريقيا تعتبر الأكبر في المجموعة من حيث ارتفاع مستويات البطالة خلال فترة محل الدراسة في مقابل انخفاض طفيف في معدلات البطالة خلال الفترة 2000 – 2006 لتعاود الارتفاع مرة أخرى خلال الفترة المقبلة، بينما نجد أن معدلات البطالة في الهند والصين ظلت في الحدود الضعيفة بفضل تزايد حجم العمالة في القطاع الزراعي الذي يمتص نسبة كبيرة من البطالين، إلا أن الهند تعاني من المستويات الأدنى من الأجور وهذا ما يفسر ضعف الإنتاجية، بينما أن البطالة في روسيا عرفت نسب متفاوتة بين الانخفاض والارتفاع في الحدود الدنيا ونفس النتائج فيما يخص البرازيل فقد كانت واضحة حول قصد الحكومة من تخفيض معدلات البطالة من خلال الرفع من معدلات التشغيل واستغلال الطاقة البشرية أكبر استغلال في كافة القطاعات الإنتاجية والخدماتية.

وهذا ما يوضح الاستقرار على مستوى الاقتصاديات الخمس المكونة لمجموعة البريكس والتي يجعلها ذات نمو مرتفع.

3.5. مؤشر ميزان المدفوعات:

تحتل التجارة الخارجية من خلال حركة ميزان المدفوعات جزء هام في الناتج المحلي لكل دولة، كما أنها ترجم حصيلة الصادرات والواردات بواسطة العجز أو الفائض المحقق في الأرصدة سواء في حساب الميزان التجاري أو حساب رأسمال، وتعتبر دول البريكس أكثر الدول توازن خارجيا ومحققة لنسب معتبرة من الفائض كل وخصائصه.

الشكل رقم 05: تطورات رصيد الحساب الجاري لدول البريكس خلال الفترة 1991 – 2021

الوحدة: نسبة مئوية %

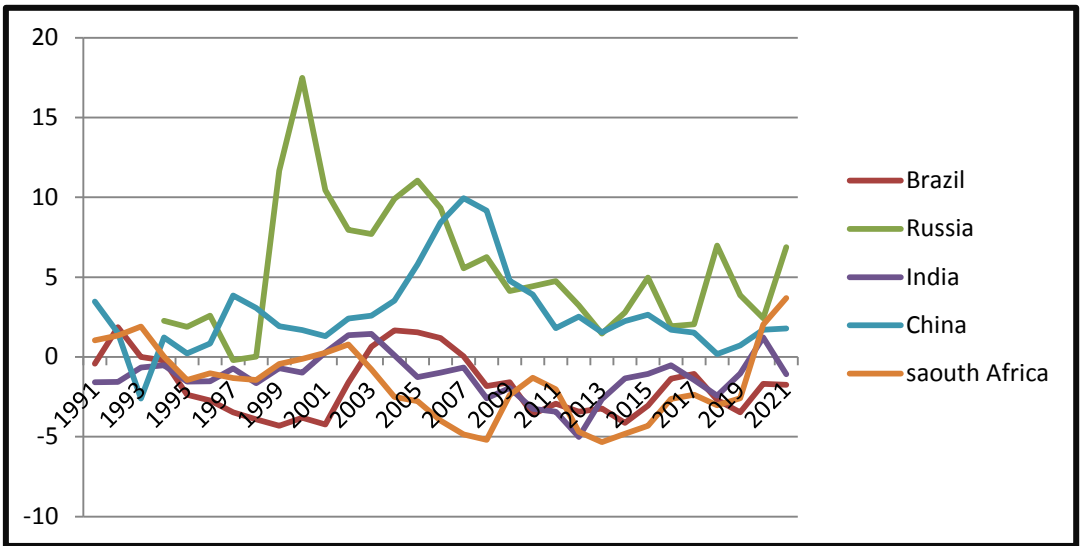

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Excel انطلاقا من معطيات البنك الدولي على الموقع:

https://data.albankaldawli.org/indicator?tab=all

تعد دول البريكس من أهم الاقتصاديات المحققة لنتائج إيجابية على مستوى التجارة الخارجية، وذلك من خلال أن التجارة البينية لبلدان البريكس تشكل 8.5% من إجمالي التجارة في هذه البلدان ولا سيما في إطار الإتفاقيات التجارية الثنائية التي تبرمها دول البريكس يصبح رقما كبيرا.(The role of BRICS in the developing World, 2012, p. 19)..

حيث يظهر من الشكل رقم 05 أن الاقتصاد البرازيلي حقق عجزا خلال بداية الدراسة ثم تحسن مع سنة 1995 نتيجة زيادة حصة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي لكنها بقيت في العجز نتيجة تذبذب الواردات من الواردات العالمية سنة 2005 أي عرفت ارتفاع في ميزان المدفوعات تمثل في تحقيقه لفائض يفسر ذلك تحسن الاقتصاد البرازيلي وخلال السنوات المقبلة سجل رصيد الحساب الجاري عجز مستمر، في المقابل نجد ارتفاع الصادرات الروسية مقابل انخفاض الواردات نتيجة لارتفاع سعر البترول والذي يعتبر كمصدر رئيسي للتصدير الروسي وهذا ما يجعلها تحقق فائضا مستمر خلال فترة الدراسة خاصة في فترة 1999 و2000 ويعود ذلك لسياسة التحرير التجاري المتزايدة في أوروبا بالإضافة إلى الانتعاش الحاصل في الأسواق النفطية بالإضافة إلى الاستثمارات الجديدة التي تستقطب العوائد النفطية.

كما حققت الصين أيضا فائض مستمر على مستوى رصيد الحساب الجاري في سياق مساهمتها بشكل كبير في الطلب العالمي، باعتبارها أكثر الدول تصديرا للسلع الاستهلاكية بعد الولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما يوضحه المنحنى الخاص برصيد الحساب الجاري الصيني في الشكل رقم 05، حيث أن ارتفاع صادراتها وكونها حصة مهمة من الصادرات الدولية يرجع إلى تميز السلع بالأسعار المنخفضة، في حين نجد أن هناك زيادات ملحوظة بنسب متفاوتة ومعتبرة نوعا ما في رصيد الحساب الجاري المحقق للعجز والفائض أي تذبذب على طول الفترة الزمنية ويعود ذلك إلى صادرات المنتجات الزراعية مقابل ارتفاع الواردات من مصادر الطاقة والموارد الطبيعية والسلع والخدمات الأخرى غير الزراعية، وفي الأخير نجد أن جنوب إفريقيا أكثر دول عجزا في رصيد الحساب الجاري من بين الدول السابقة المكونة لمجموعة البريكس، فضلا عن كونها من أقوى اقتصاديات إفريقيا إلا أنها متأخرة نسبيا نتيجة لتضخم الديون الناتجة عن الموارد الطبيعية والكيماويات والنفط والتي تحتكرها في مقابل توريدها للذهب والمواد الأخرى.

6. الاستقرار الاقتصادي المتوقع لدول البريكس:

مع حلول الألفية المتطورة وسعي الدول المتقدمة والنامية على حد السواء إلى الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية بهدف تحقيق استقرار في مستويات الأسعار والوصول إلى معدلات تضخم وبطالة منخفضة وبمقابل ذلك تحقيق توازن في ميزان المدفوعات من أجل تحقيق نسب مرتفعة في معدلات النمو الاقتصادي، من بينها دول البريكس التي نجحت في تحقيق استقرار في اقتصادها من خلال بلوغها مستويات عالية من النمو الاقتصادي والذي جعلها محل لاهتمام المؤسسات الدولية والقوى الاقتصادية وسعي دول أخرى لانضمام إليها، حيث أن هذه الدول ارتفع مركزها في سلم القوى الدولية نتيجة لاستمرار إنجازاتها التنموية، وبالتالي فإن مستقبل مجموعة البريكس ومكانته العالمية يتوقف أساسا على استقرارها الاقتصادي والذي يقاس في غالب الأحيان بمؤشر النمو الاقتصادي المتوقع لكل دولة من دول البريكس خلال السنوات المقبلة.

هناك العديد من الدراسات عمدت إلى ترتيب اقتصاديات دول البريكس بناءا على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي بسعر تعادل القوة الشرائية، حيث خرجت بنتيجة مفادها وقوع الاقتصاد العالمي في سيطرة الدول الناشئة مع بداية سنة 2050.

الشكل رقم 06: توقع دول البريكس وفق معيار الناتج المحلي الإجمالي بسعر تعادل القوة الشرائية في الأعوام 2020 - 2030 – 2040 – 2050

الوحدة: تريليون دولار

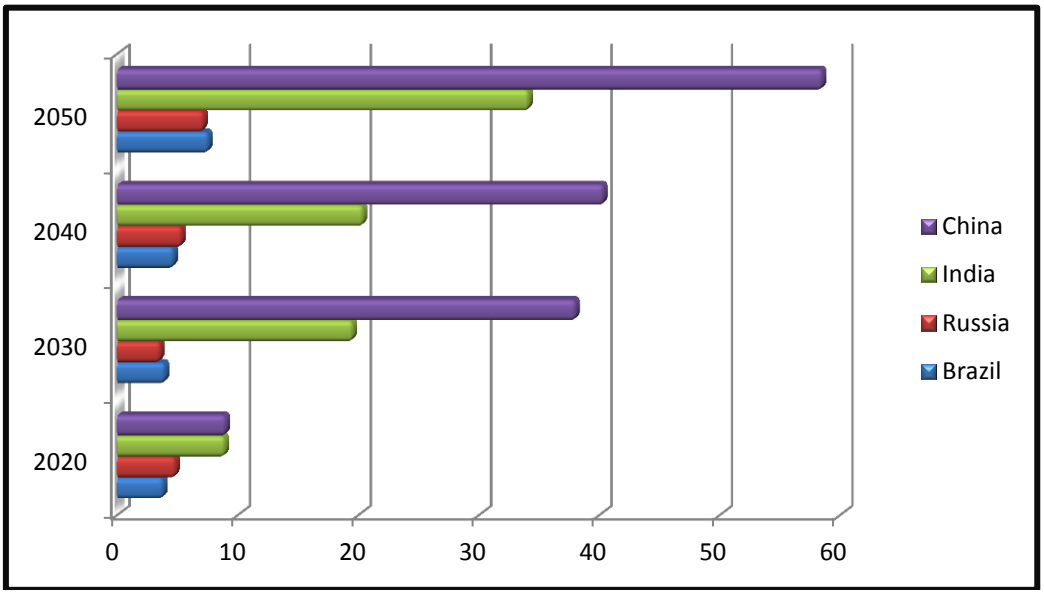

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

IMF.WEO database (October 2020) for 2020, and PwC.3 for 2030, 2040 and 2050. (www.imf.org)

يبرز الشكل أعلاه أفضلية دول البريكس في احتلالها لمكانة مهمة في النظام الاقتصادي العالمي كتكتل الذي يظهر بصورة أساسية في اتجاه الاستقرار الاقتصادي لها، حيث أن الناتج المحلي الإجمالي بسعر تعادل القوة الشرائية للصين كأكثر الدول تقدما من بين نظيرتها من دول البريكس الأخرى وتقدمها عليهم، 8.991 تريليون دولار، تليها الهند ب 8.914 تريليون دولار، ثم الاتحاد الروسي الذي يطل بناتج محلي إجمالي 4.815 تريليون دولار وأخيرا البرازيل ب 3.807 تريليون دولار وهذا سنة 2020 حسب إحصائيا صندوق النقد الدولي.

كما يلاحظ من الشكل رقم06، بالنسبة للدراسات الاستطلاعية ضمن إحصائيات صندوق النقد الدولي المتوقع بعد 10 سنوات، فإن البرازيل وروسيا سوف ترتفع بنسبة ضعيفة جدا أي أنها بالتقريب ستحافظ على نفس القيمة للناتج المحلي الإجمالي، بينما الصين والهند تضاعف القيمة إلى 38.008، 19.511 تريليون دولار على الترتيب مع نهاية سنة 2030.

ومن المتوقع أنه في السنوات من 2040 إلى 2050 سوف يتحسن الاقتصاد البرازيلي والروسي لبلوغ أعلى المستويات مقارنة بالسنوات السابقة، فيما تحتل الصين الصدارة كالعادة وتليها الهند مباشرة، وبالتالي فمن المتوقع تحقيق استقرار اقتصادي كامل على مستوى اقتصاديات تكتل البريكس بحوالي 4% سنويا خلال الفترات المقبلة، وذلك نتيجة إلى أن تكتل البريكس في مجمله يسعى للقيام بتوسع اقتصادي وبالتالي سيصبح هناك إمكان لتكون دول البريكس ذو استقرار اقتصادي مستدام على المدى الطويل.

إن تجمع بريكس اقتصاديا ذات معدلات نمو اقتصادية عالية باتت تؤثر في النمو الاقتصادي العالمي، فمحرك الاقتصاد العالمي لم يعد الدول الغربية التقليدية المسيطرة على النظام الدولي (الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان)، بل تحول إلى دول أخرى تسعى لكسب مزيد من القوة الاقتصادية والنفوذ السياسي، وليست راضية عن وضعها في النظام القائم، لذا كان من الطبيعي أن يثير قيام بريكس توجس القوى القائدة للنظام، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية زعيمة النظام الأحادي القطبية، ووفقا لنظرية الاستقرار الأحادي القطبية، فإن النظام الأحادي القطبية والدولة المهيمنة فيه تفرض قيود وعقبات هيكلية في طريق الدول الأخرى، لكن الدولة المهيمنة تكون في حل منها، وهذه الدولة المهيمنة أيضا تعمل على جعل موقعها القيادي غير قابل للتحدي، وتركز انتباهها على الدول الصاعدة وعلى تعاون الدول الصاعدة فيما بينها، وأية محاولات للتوازن مع الدولة المهيمنة وزيادة القوة على حسابها، وهي الولايات المتحدة الأمريكية وفق النظام الدولي

السائد منذ 1991 ، قد يدفع هذه الدولة للانتقام، وبالتالي فإن تحركات بريكس كتجمع لدول صاعدة قد يفسر من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على أنه تهديد لموقعها القيادي، وأنه موجه ضدها، وبالتالي يستدعي من الولايات المتحدة أن تتخذ إجراءات وتتبنى سياسات إلى إيقاف هذا التهديد واحتوائه، مما يعني الإضرار بتقدم هذه الدول واستمرار تطورها، ومن جهة أخرى فإن مؤسسات النظام الدولي القائمة قد صممت من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ووفق النموذج الذي يخدم مصالحها، ولذلك فإن تفاعل وتعامل الدول الصاعدة مع هذه المؤسسات، وفق الصيغة الموجودة، ويضع حدودا لمدى استفادة هذه الدول وخدمة مصالحها، بمعنى أن المؤسسات القائمة التي تراعي مصالح القوى الصاعدة، وهذا بدوره يقف عقبة في طريق بريكس.

والواقع إن تطور تجمع بريكس ومستقبله قد يتراوح بين ثلاثة سيناريوهات كل سيناريو يستند إلى مقدمات معينة تفضي إليه: (عبود، 2014)

- **سيناريو التوسع:** وفق هذا السيناريو فإن تجمع بريكس سوف يتجه نحو توسيع عدد أعضائه، وضم دولة أو أكثر من الدول الصاعدة التي تشاطرها المصالح الاقتصادية والسياسية، بما يزيد من قوة التجمع ويعظم نفوذه على الساحة الدولية، وكذلك السير بالتجمع نحو مزيد من المؤسسة، وتثبيت أركانه بين التكتلات والأحلاف الدولية القائمة، حيث إن تحقق هذا السيناريو بفرض توافر مقدمات موجبة منها: اشتداد التنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي قد تعمل لتطويق دول بريكس والتضييق عليها في مناطق نفوذ الدول المعنية، هذا التنافس المتبادل، والذي قد لا يصل إلى درجة العداء، سوف يدفع بالطرفين إلى تعزيز مصادر القوة لديهما للحصول على مكاسب أعلى، تنامي القوة العسكرية والاقتصادية لدول بريكس، دون أن يؤخذ ذلك بعين الاعتبار من قبل النظام الدولي القائم، بحيث لا يستجيب هذا النظام لمطالب الإصلاح المطروحة من قبل هذه الدول، بما يزيد من حالة عدم الرضا ونجاح دول بريكس في توحيد مواقفها ومطالبها من النظام الحالي، وتبني أجندة إصلاح موحدة، وتشكيل مؤسسات فوق قومية تتولى تنسيق التعاون والعمل بين دول التجمع والسير به قدما؛
- **سيناريو الانهيار**: هذا السيناريو يفترض أن التحديات التي توجه تجمع بريكس سوف تطفو على السطح بشدة، بحيث لا يمكن إدارتها ويحل الخلاف محل الوفاق، وتفقد الإرادة السياسية الداعمة للتجمع، بما يؤدي إلى انهيار هذا التجمع واختفائه عن الساحة الدولية.
- **سيناريو المراوحة في المكان**: يطرح هذا السيناريو استمرار تجمع بريكس وفق الحالة الراهنة، من دون ضم أعضاء جدد، أو التطوير في بنيته الهيكلية، أي بقاء الأمور على حالها وفق آليات التعاون المقررة.

7. الخاتمة:

مع بداية عصر التنمية وظهور ما يسمى بالألفية الثالثة أين أصبح العالم متأرجحا بين ثنائية " الدول المتقدمة والدول المتخلفة" إلى ثنائية " دول الشمال ودول الجنوب" حيث أن هناك عوامل جعلت العالم تعطي أهمية لدول الجنوب من خلال تحقيق تقدمها في مختلف أبعاد التنمية، وقد نجحت بعض دول من الجنوب في تحقيق أرقام قياسية في معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن بين مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، مما جعلها محل اهتمام العديد من المؤسسات والاقتصاديات الكبرى، ومن بين هذه الدول التي صنعت اسمها ضمن الاقتصاديات التنموية المطورة نجد دول البريكس، حيث تعد الدول الخمسة لتكتل البريكس من أقوى الاقتصاديات في العالم من حيث المؤشرات الاقتصادية ونواتجها الإجمالية الإيجابية.

بالتالي يمكن القول أن هناك توازن بين مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في تكتل البريكس من خلال تحقيقها لمعدلات نمو متواصلة.

7.1. نتائج اختبار الفرضيات

- يقصد بالاستقرار الاقتصادي هدف عالمي يتمثل بشكل أدق في ارتفاع في معدلات نمو الاقتصادي مصاحب لانخفاض المستويات العامة في الأسعار ومعدلات البطالة بالمقابل توازن في رصيد المدفوعات وهي فرضية محققة.
- ليس هناك توازن بين مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في تكتل البريكس، لكنها في حالة الاقتراب من المثالية التي اقترحها كالدور من خلال تحقيقها لمعدلات نمو متواصلة وبالتالي فرضية غير محققة.
- النمو المتزايد لاقتصاديات دول البريكس نتيجة لخلفيتها القوية واحتواءها على الموارد الطبيعية والنفطية، بالإضافة إلى الموقع الاستراتيجي والمقومات الأخرى مقابل عجز في إحدى المؤشرات الأخرى، فرضية محققة؛
- تسعى الدول إلى اعتماد سياسات بديلة مع سياسة النفط للتأثير على التوازنات الكبرى في العالم وهذا ما يهدد اقتصاد أمريكا، بالإضافة إلى محاولة بعض الدول إمكانية انضمامها لتكتل البريكس، فرضية محققة.

7.2. نتائج الدراسة: انطلاقا مما سبق يمكن استنتاج عدة نتائج، منها:

- يعد الاستقرار الاقتصادي هدف عالمي تسعى كل دول العالم على اختلافها إلى تحقيقه من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة، والقضاء على البطالة عن طريق الوصول إلى العمالة الكاملة، مع تحقيق استقرار في مستويات الأسعار العامة، بالإضافة توازن ميزان المدفوعات الدولي.
- تمثل دول البريكس قوة عالمية ضرورية ارتفع مركزها العالمي إلى مستوى القوى العالمية لكونها تضم خمسة دول الأكثر تقدما في مجال النمو الاقتصادي ومساهمتها الكبيرة في نمو واستقرار الاقتصاد العالمي خصوصا بعد الأزمات، أي أنها تعد مؤشر مهم على التحول التدريجي في التوازن العالمي من الدول المتقدمة إلى الدول المتصاعدة.
- التعاون المتبادل بين دول تكتل البريكس الخمسة تؤكد إلى بلوغ هدف السياسات الاقتصادية بقمة الاحتراف من خلال تحقيق لكل منها استقرار اقتصادي ونوع من الأمن، حيث أنها لا تزال تحافظ على نموها الاقتصادي وهذا يدل على قدرتها في تطبيق التنمية الاقتصادية العالمية التزاما بمبدأ التنمية المستدامة والحد من الفقر.
- لا تزال جميع دول البريكس متلقية للمؤسسة الدولية للتنمية من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية والمنظمات المتعددة الأطراف، رغم ذلك، طورت دول البريكس علاقاتها ككتلة رسمية، من خلال بعض التجارب التي اكتسبتها كل دولة في تعاونها الثنائي الخاص في تشكيل خطاب وممارسات المؤسسة الدولية للتنمية في دول البريكس ككتلة، بما في ذلك بنك التنمية الوطني.
- أدى نمو الصين الهائل الذي تقوده الصادرات(صادرات السلع المصنعة) هو مسؤول إلى حد كبير عن زيادة حصة الصادرات من دول البريكس، كما تقوم الهند بشكل متزايد بتصدير خدمات تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى ذلك، نجحت البرازيل في تصدير الموارد الطبيعية بالإضافة إلى فئات معينة من السلع المصنعة، غالبا المنتجات القائمة على الموارد الطبيعية، في المقابل، تظهر صادرات التصنيع الروسية اتجاها نحو التركيز حصريا في المنتجات البترولية المكررة (مدفوعة بمواردها من النفط والغاز)، كما ركزت صادرات التصنيع في جنوب إفريقيا على المواد الكيميائية والمعادن الأساسية ومعدات النقل.
- تجلت نقاط ضعف اقتصاديات دول البريكس بوضوح خلال جائحة كورونا في المرحلة الأولية، ولكن سرعان ما بدأت ديناميكيات الناتج المحلي الإجمالي الإيجابية في الانتعاش في الربعين الثالث والرابع لعام 2020 ،وذلك، بفضل التدابير المالية التي اتخذتها دول البريكس لاحتواء الوباء.

7.3. الاقتراحات: بعد استعراض جملة نتائج الدراسة يتم تلخيص جملة من الاقتراحات، كالآتي:

- العمل على تعزيز التعاون الدولي فيما يخص تنويع مصادر الدخل ومصادر النفط ومساهمة في الحد من معدلات البطالة بالنسبة لجنوب إفريقيا، والحد من التضخم بالنسبة للصين وروسيا.
- العودة إلى قاعدة الذهب من أجل تحقيق الاستقرار المالي فضلا عن الاعتماد الكلي على الموارد النفطية.
- إضفاء تنوع حقيقي إلى النظام العالمي والسياسة العالمية من أجل الحفاظ على التوازن بين مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.
- تخصيص دول البريكس مبالغ ضخمة لتطوير مصادر الطاقة البديلة للطاقة المتجددة في مجال قضايا تغير المناخ.
- العمل على توحيد الجهود للانضمام إلى دول البريكس كقوة عظمى مقابل لاتحادية القطبية.

8. قائمة المراجع

alain geledan& Janine bremoud, (1981),*dictionnaire economique et social* , paris : hatier.

Abbes Ons, (2017), L'impact de la spécialisation sur la stabilité économique: le cas des pays émergents / The impact of the specialization on the economic stability: the case of emerging countries. tunis, Electronic Thesis or Dissertation, university manar.

Delaplace Marie, (2017),*Monnaie et Financement de l'économe.*Paris: 5éme édition, France.

Englama A, (2001), Unemployment: concepts and issues,*CBN Bullion* .

Evgeny, S. S., Aleksandrovich, A. R., Vosiev, S. S., & Nikolaevich, S. K. (2021). **The economic potential of the brics countries as a challenge**, *RESEARCH Notes , Vol. 9*.

INTERNATIONAL MONETARY FUND, (1996),*BALANCE OF PAYMENTS TEXTBOOK.* Cataloging-in-Publication Data.

Kalim Siddiqui. (2016). **Will the Growth of the BRICs Cause a Shift in the Global Balance of Economic Power**, *EMERGE* , p : 1-27.

Ministry of finance, (2012),*Government of india*, india: oxford university press.

Saadia Irshad, (2013), Triptych of liberalization, globalization and financialization: implications for economic growth, development and stability in developing and emerging economies. Electronic Thesis or Dissertation, École doctorale sciences économiques.

Shapero Edward, (1995),*macroeconomic analysis*,3eme edition, new york, USA.

The role of BRICS in the developing World, (2012), European parlment, *directerae-General for External policues Of The Union.*

الجبوري بتول مطر،الزاميدعاء محمد، (2014)، دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 2003- 2012، *مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 01.*

عبد العاطي محمد، (2013)، البريكس وإفريقيا، *مجلة إفريقيا قارتنا*، العدد 04.

الغندور أحد، (1966)، التكتلات الاقتصادية الدولية في العالم المعاصر، *مجلة السياسة الدولية*، العدد 05.

بوهريرة عباس، عبدلي أحلام،(2018)،محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016، *مجلة الباحث الاقتصادي*، المجلد 06، العدد 10.

دراوسي مسعود، (2006)،السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990- 2004، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

درواسي مسعود، (2006)،مفهوم التوازن والاستقرار في الفكر الاقتصادي إشارة لحالة الجزائر، *مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة*، العدد 14.

رمضاني وفاء، (2021/2020)،استجابة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي للتغيرات في العرض النقدي -دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر للفترة 1990 – 2018،أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي.

سي جيلالي هاشمي، مختاري فيصل، (2020)،أثر الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل للفترر 1996 - 2018، *مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 08*، العدد 02.

ششوى حسنى، (2021/2020)،دراسة اقتصادية قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي بالجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط للفترة 1980- 2018،أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند، البويرة.

عبد المنعم وسن إحسان، (2020)، ترتيبات الإقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمي -تكتل مجموعة دول البريكس أنموذجا،*مجلة جامعة النهرين*، العدد 58.

كاروس أحمد، طويل آسيا، (2019)،التعاون الاقتصادي بين دول البريكس وأثره على الاقتصاد العالمي،*مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10*، العدد 03.

لومان فرانسواز، (2010)، *الاقتصاد الصيني*، ترجمة كعدان صباح،منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق.

مجيد يوسف علي، نعيم صباح جراح، (2016)،استخدام بعض المؤشرات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي،*مجلة الخليج العربي، المجلد 44*، العدد 2 – 1.

مسعود مهوب، (2016 – 2017)، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة 1990 – 2015،أطروحة دكتوراة علوم علوم التجارية،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

عبود غ. أ، (2014)، بريكس تعاون اقتصادي وسياسي من نوع جديد وتأثيرها على عالم متعدد الأقطاب Récupéré sur . https://www.google.com/search?q .